



حدث ورأي

استقبال وزير الدفاع التركي لـ "صدام حفتر" إشارة لمعارضة أنقرة أي محاولات من حكومة ديبية لتغيير المعادلات الميدانية

الحدث

استقبل يشار غولر وزير الدفاع التركي صدام خليفة حفتر بصفته قائد القوات البرية للجيش الوطني الليبي، وذلك خلال زيارة الأخير الرسمية إلى أنقرة بدعوة من الجنرال سلجوق بيرقدار أوغلو قائد القوات البرية التركية.

الرأي

لقد حصل صدام خليفة حفتر، مواليد 1991، على رتبة لواء رغم صغر سنه بعد أن كان يحمل رتبة نقيب في عام 2016، كما حصل في عام 2024 على درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم العسكرية من "الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والإستراتيجية" بمصر، ثم عينه والده قائدا للقوات البرية بالجيش الوطني الذي يسيطر على شرق ليبيا دون اعتراف من حكومة طرابلس، في مؤشرات على إعداد والده له كي يلعب دورا في مستقبل ليبيا السياسي.

يمثل استقبال أنقرة لصدام حفتر في زيارة رسمية بصفته قائدا للقوات البرية بالجيش الوطني، مكسباً لحفتر، وخصماً من رصيد حكومة ديبية، كما يشير لطبيعة سياسية تركيا الراهنة تجاه ليبيا والتي تقوم على تجميد الأوضاع الميدانية على ما هي عليه، وعدم دعمها أي محاولات من حكومة طرابلس لتغيير المعادلات الميدانية، وهو ما يبدو جزءاً أوسع من تفاهات أنقرة الإقليمية التي تشمل مصر والإمارات.

إن بناء علاقة تركية رسمية مع نجل حفتر، يتيح لأنقرة تعزيز تواجدتها في شرق ليبيا في شكل استثمارات

ومشاريع إعادة إعمار، كما يوفر لها قناة تواصل مباشرة مع بنغازي دون الحاجة للاعتماد على وسطاء إقليميين. ومن جهته، يكسب حفتر تعزيزاً لشرعيته ويفتح مساراً لتوطيد بناء علاقة مشتركة تثني الأتراك عن التدخل عسكرياً مستقبلاً ضده سواء في منطقة الهلال النفطي أو في غيرها.

وتأتي زيارة صدام حفتر إلى أنقرة بعد أسبوع من زيارة رئيس الوزراء عبد الحميد ديبية إلى أبوظبي ولقاءه مع الرئيس الإماراتي محمد بن زايد، حيث يبدو أن كل غريم من الفرقاء الليبيين يتحوط في تحالفاته الإقليمية ويعمل على تنويع علاقاته في ظل حالة الاضطراب التي تمر بها المنطقة والعالم، في ظل سياسات إدارة ترامب. من جهة أخرى، يُرجح أن تواصل أنقرة تعزيز علاقاتها مع بنغازي مثلما هو الحال مع طرابلس، وأن تركز على التعاون الاقتصادي والتجاري والتنسيق سياسياً، مع العمل على تجنب حدوث تصعيد ميداني يمكن أن يشوش على علاقات تركيا الإقليمية أو يضر بمصالحها في ليبيا الاستراتيجية، والتي تتمثل في الحفاظ على اتفاقيتي التعاون الأمني وترسيم الحدود البحرية.

